



سماد مصر إيجيفرت ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمسدد بالكامل ثمانية وأربعون مليون جنيه

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي للربع الرابع من عام ٢٠١٦

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :-

الأستاذة / شيرين ممدوح عبدالباقي	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	رئيس
الأستاذ / أحمد أنور خالد	من ذوى الخبرة	عضو
الأستاذ / خالد حسن حسن	من ذوى الخبرة	عضو

بمراجعة المركز المالي للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦ والمنتهى فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وذلك قبل عرضه على مجلس الإدارة تمهيداً لإرساله لمراقب الحسابات .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولى للمحاسبة . وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً إختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم مما يُعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية .

وكذا تضمنت أعمال المراجعة فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والآليات والأدوات المستخدمة فى المراجعة الداخلية ووجدت متفقة مع أسس ومعايير المراجعة المصرية .

لـ **تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة** تتضمن كل مانص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

ورأينا :- أن القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وتُعبّر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

لـ **أنخفاض حجم الأعمال** بنسبة ٤٧.٥٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وأيضاً أنخفاض تكلفة المبيعات بنسبة ٥٠.٥٤٪ مقارنةً بتكلفة المبيعات خلال نفس الفترة من العام السابق (وهى نسبة أنخفاض أعلى من الأنخفاض فى حجم الأعمال) مما أدى إلى تحسن ملحوظ فى صافى الربح ، وهذا راجع لتركيز الإدارة التجارية بالشركة على التعامل فى الأصناف الغير تقليدية من الأسمدة ، وأيضاً نجاح إدارة الشركة فى تقليص المصروفات والذى أتى بثماره ، والمتمثلة فى تحسن ملحوظ لصافى الربح مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضى .





سماد مصر

إجيفرت

ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمسدد بالكامل ثمانية وأربعون مليون جنيه

ورأينا :- أن إدارة الشركة تتطرق إلى العديد من الحلول والسبل لتنشيط حركة البيع وذلك رغم الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً والمنعكسة على كافة قطاعات الاقتصاد المصرى وليس قطاع الأسمدة فحسب ، مما أتى بثماره والمتمثلة فى تحقيق صافى ربح مقداره ٤٠١٧٤٣.٠٠٠ جنيه تقريباً .

لـ نقص المخزون بنسبة ٣٧.١٦% تقريباً مقارنة بمخزون نفس الفترة من العام الماضى وهو يُعد أمر جيد على تحسن إداء الإدارة التجارية بالشركة .

ورأينا :- أن هذا أمر جيد وأن دل على شئ فأنا يدل على تحسن نسبى فى أداء الإدارة التجارية بالشركة رغم حالة الكساد الأقتصادى التي تشهدها البلاد منذ فترة ليست بالقصيرة .

لـ خفض المصروفات العمومية والإدارية بنسبة ١٥.٤٢% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

ورأينا :- أن هذا الترشيح فى المصروفات العمومية والإدارية أمراً محموداً ويحسب لإدارة الشركة فى ظل ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية ، وأرتفاع لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى مما أنعكس بالتالى على أسعار كافة السلع والمنتجات والخدمات ، ورغم هذه المعوقات نجحت إدارة الشركة فى خفض المصروفات العمومية والإدارية بنسبة تُعد جيدة جداً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

لـ تحسن صافى الربح ونتيجة طبيعية لخفض تكلفة المبيعات ، ونقص المخزون ، وأيضاً تقليل المصروفات

العمومية والإدارية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى تحسن صافى الربح خلال الفترة بنسبة ١٠٩.١٩% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى ، وبالتالي تحققت هذا العام أرباح بدلاً من الخسارة العام الماضى .

ورأينا :- أن إدارة الشركة على الطريق الصحيح لتحقيق أرباح خلال الفترات القادمة إن شاء الله وذلك رغم الحالة الاقتصادية المتأرجحة التي تمر بها البلاد حالياً والمنعكسة على كافة قطاعات الاقتصاد المصرى وليس قطاع الأسمدة فحسب ، والدليل على ذلك تحسن صافى الربح (نقص صافى الخسارة بنسبة ١٠٩.١٩% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى) .

لـ زيادة المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً بنسبة ١٩.٢٦% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

ورأينا :- أن هذا راجع لقيام الشركة بسداد دفعات مقدمة لبعض الموردين تحت حساب شراء أسمدة ، وأيضاً لقيام الشركة بالبيع الأجل لعدد محدود من العملاء لتنشيط حركة البيع وغزو أسواق جديدة .

لـ انخفاض الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع بنسبة ٧٨.٦٤% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .

ورأينا :- أن هذا يُعد علامة جيدة على مقدرة الشركة فى سداد مديونيتها رغم ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غاية فى الصعوبة .





سماد مصر إيجيفرت ش.م.

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمسدد بالكامل ثمانية وأربعون مليون جنيه

لـ **وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية** ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول أسهم الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم ، كمية التداول ، سعر الأقفال ويقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية .
وأيضاً تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة (مدى الانضباط ، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى ، مدى أنجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمةألخ) .

ورأينا :- أن هذه التقارير تُعد جيدة وإيجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في اتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة .

وفيما عدا تأثير ماورد في الفقرات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠١٦/١٢/٣١ معبر وبيوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة .

تحريراً في ١٥ / ٤ / ٢٠١٧

عن لجنة المراجعة
ش.م.م
شيرين ممدوح عبد الباقي





سماد مصر
إيجيفرت
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمسدد بالكامل ثمانية وأربعون مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦

تم الإطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالى للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ووصينا بالآتى :-

أولاً :- يثنى مجلس الإدارة على المجهود المبذول من إدارة الشركة فى الأرتفاع بصافى الربح (نقص صافى الخسارة بنسبة ١٠٩.١٩٪ تقريباً عن نفس الفترة من العام الماضى) وتحقيق الشركة لأرباح خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٦ رغم المعوقات الخارجة عن إرادة إدارة الشركة والمتمثلة فى :-

١- تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية والذي لن تظهر أثاره على الأقتصاد المصرى فى الوقت الراهن ، وغنى عن البيان أن هذا أدى إلى زيادة تكلفة المبيعات خاصة فى حالة الأستيراد .

٢- فرض ضريبة جديدة (القيمة المضافة) مما أربك السوق لحين فهم الضريبة وكيفية تطبيقها .

ثانياً :- يرى مجلس الإدارة أن إدارة الشركة قامت بتقليص المصروفات العمومية والإدارية بنسبة جيدة جداً رغم ما تمر به البلاد من ظروف أقتصادية غاية فى الصعوبة ، وبالتالي يرى مجلس الإدارة أن من قام بهذا العمل الجيد قادر أيضاً وبلا أدنى شك على إيجاد البدائل الآمنة للارتقاء بحجم الأعمال .

ثالثاً :- يوصى مجلس الإدارة إدارة الشركة بالتعاون مع المدير التجارى بالعمل على خلق وأستحداث أسواق جديدة للبيع ، كما يوصى مجلس الإدارة إدارة الشركة بالعمل على رفع كفاءة العاملين بالإدارة التجارية وتحفيز مندوبى البيع بحوافز غير تقليدية للارتقاء بحجم الأعمال .

رابعاً :- يثنى مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالى والتي تساعد بشكل كبير ومتميز فى أتخاذ القرارات من قبل مستخدم تلك التقارير .

تحريراً فى ٢٢/٢/٢٠١٧

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شريف ممدوح محمد كمال عبدالباقي

